أثر المؤسسات على المقاولاتية دراسة قياسية على دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة 1996– 2017

ساسي محمد الأمين* بن عطة محمد**

الإرسال: 13/09/2019
القبول: 14/10/2019
النشر: ../.../....

ملخص :

الهدف من هذه الورقة معرفة أثر المؤسسات على المقاولاتية في الدول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من خلال استخدام معطيات البانل خلال الفترة 1996 –2017. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباط قوي بين مؤشرات المؤسسات و المقاولاتية في الدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هذا ما يبين أن المؤسسات تفسر إلى حد كبير التغير الحاصل في مستويات المقاولاتية كما أظهرت النتائج ايضا أن المؤسسات الاقتصادية لها أثر كبير في تحفيز النشاط المقاولاتي مقارنة بالمؤسسات السياسية و مثل الدراسات السابقة، خلصت الدراسة أن المقاولاتية تمثل القناة التي يتم من خلالها ترجمة المؤسسات إلى نمو اقتصادي.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات، المقاولاتية ، دول MENA ، الحرية الاقتصادية.

تصنيف JEL: C23, B52, J23.

The Impact of Institutions on Entrepreneurship : An Empirical Study on the Middle East and North Africa during the period 1996- 2017

Abstract:

The objective of this paper is to investigate the impact of institutions on entrepreneurship in the countries the Middle East and North Africa through the use of panel data in the period 1996-2017. The results of the study showed that there is a significant correlation between institutional indicators and Entrepreneurship in MENA countries, The results also showed that economic institutions have a significant impact on stimulating business activity compared to political institutions, And such previous studies the study concluded that entrepreneurship is the channel through which institutions are translated into economic growth.

Keywords : Institutions, Entrepreneurship, MENA Countries, Economic Freedom.

JEL Classification : C23 , B52, J23.

* طالب دكتوراه ،جامعة معسكر ، الجزائر ، sacimedamine@gmail.com ،............................(المؤلف المرسل)
** أستاذ محاضر، جامعة معسكر ، الجزائر ، mebenata@gmail.com

1. مقدمة

أصبحت المقاولاتية من المحددات الرئيسية للنجاح اقتصاد أي البلد أو منطقة منذ أعمال A Marshal ، 1890 و Schumpeter ، 1921، أيضا تعتبر نظرية النمو الداخلي المقاولاتية من أحد أهم العوامل المحددة للنمو ، حيث تفترض كلما كان هناك زيادة في الموارد المخصصة للابتكار والبحوث والتطوير تؤدي إلى نمو أعلى ، مما يدل على وجود ارتباط إيجابي بين المقاولاتية والنمو(Plehn-Dujowich & GROVE, 2012). يقدم Baumol المقاولاتية كأداة بديلة وفعالة لتحفيز النمو الإقتصادي و الخروج من الانكماش عكس النظرية الكينزية التي تقترح أنه في أوقات الانكماش الاقتصادي يكون الإنفاق الحكومي هو السبيل الوحيد للخروج (Adusei, 2016)، أوضح Henderson Others and (2010) أن المقاولين يؤثرون بشكل كبير على النشاط الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل، وزيادة الثروة، وربط الاقتصادات المحلية بالاقتصاد العالمي (Henderson & Weiler, 2010, p. 26). كما يجزم .Fritsch, M (2013) أنه لا يوجد أدنى شك في تأثير للمقاولاتية على النمو من خلال إدخال الابتكار ، و زيادة التنافسية، وخلق وظائف جديدة (Fritsch, 2013, p. 253) ، و لهذا يهتم العديد من الباحثين بفهم العوامل التي تشجع على المقاولاتية، وخاصة النشاط المقاولاتي القائم على المعرفة و الإنتاج ، يجادل (Thornton et al. 2011) أن النهج المؤسسي يمكن أن يكون إطارا مناسبا في فهم تلك العوامل لأن المؤسسات حسبه "تنشئ بنية مستقرة للتفاعل البشري" (Ben Letaifa & Goglio-Primard, 2016, p. 7)، فحسب المقاربة المؤسسية سوف يستفيد الجميع من التغيرات المؤسسية (Aparicio, Urbano, & Audretsch, 2016, p. 4).

فالمؤسسات حسب (1990) North تمثل قواعد اللعبة في المجتمع و التي تشكل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و تتكون من القواعد الرسمية (الدساتير والقوانين وحقوق الملكية) و القواعد غير الرسمية (العقوبات، والجزاءات، التقاليد ولوائح السلوك)(North D. C., 1991, p. 2)، يؤكد (Rodrik et al. 2002)، أن جودة المؤسسات تتفوق على كل مصادر النمو الأخرى، ما إن يتم تحكم فيها يكون لها أفضل التأثيرات على الأداء الاقتصادي الكلي والتنمية الاقتصادية. (Rodrik, Subramanian, & Trebbi, 2004, p. 9)

وتكمن مشكلة البحث في كيف تؤثر المؤسسات على المقاولاتية في الدول العربية حيث نختبر مختلف العوامل المؤسسية التي تخلق بيئة جيدة لنشاط المقاولاتي حيث سيتم تقسيم الدراسة وفقا لما يلي: الجزء الأول نظرة عامة عن الأدبيات والدراسات التجريبية السابقة في هذا المجال، ثم في الجزء الثاني نتطرق إلى دراسة القياسية و مناقشة نتائج الدراسة .

2. أهمية المؤسسات في تحفيز المقاولاتية

بما أن المؤسسات تمثل قواعد اللعبة في المجتمع، فإذا كانت هذه القواعد تسمح بتحقيق الأرباح من خلال أنشطة إنتاجية فمن الطبيعي أن يكون للمقاولين حوافز أعلى للدخول في أنشطة إنتاجية (Samadi, 2019, p. 5)، وفقا لذلك ، يقسم (1990) Baumol المقاولاتية إلى ثلاثة أنواع منتجة وغير منتجة ومدمرة في بعض الأحيان. إذ تعمل المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية) الضعيفة إلى اتجاه نحو السلوكات الانتهازية، فعدم وجود قواعد واضحة للعبة وما ينتج عنها من ارتفاع حالة عدم اليقين يدفع الأفراد إلى استخدام كل الأساليب و الفرص لتعظيم مصالحهم و يسود البحث عن الريع والفساد (المقاولاتية غير المنتجة والمدمرة). (Baumol, 1996, p. 11)

المؤسسات لها تأثير حاسم على انتشار المقاولاتية وفي تحديد طبيعتها حيث تعمل المؤسسات على توجيه أنشطة المقاولاتية إلى مشاريع إنتاجية فعالة، فالجودة المؤسسية تخلق الثروة لأنها تعزز في المقام الأول المقاولاتية الإنتاجية (Sobel, 2008, p. 7) . و هذه الأخيرة تتمثل في أي نشاط مقاولاتي يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الناتج الصافي إذ يقوم مقاول بتنظيم الموارد المتاحة مثل العمل والرأسمال والمعرفة لتوليد الإنتاج (Bosma, Content, Sanders, & Stam, 2018, p. 4). تكافئ المؤسسات عالية الجودة المقاولاتية وتقلل من سلوك البحث عن الريع ، وبالتالي تحويل الموارد نحو أنشطة أكثر إنتاجية (Chambers & Munemo, 2019, p. 13). في حين تميل البيئة المؤسسية الضعيفة والمتخلفة (من البيروقراطية ، تكاليف البدء، عدم الشفافية، قلة الاستثمار في رأسمال البشري، كذلك قلة التنسيق بين صانعي القرار الحكوميين ومنفذي السياسات ، ضعف في الحقوق الملكية) إلى زيادة تكلفة المعاملات، و زيادة حالات عدم اليقين، فالبيئة المؤسسية تمكن وتقيّد من فرص المقاولاتية.(Chen, 2013, p. 5)

الشكل (1): أثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي من خلال النشاط المقاولاتي

اصناف المؤسسات

- المؤسسات الرسمية
  - الهيكل السياسي
  - الاجراءات والتنظيمات
  - العقود
  - حقوق الملكية
  - اخرى
- المؤسسات الغير رسمية
  - المعايير الاجتماعية والثقافة
  - الابعاد المعرفية
  - المعتقدات
  - اخرى
- الابعاد المؤسساتية /اسسها

←

النشاط المقاولاتي

- مؤشر بداية النشاط
- راسمال المقاولاتي
- التوجه المقاولاتي
- العمل الحر
- المقاولاتية القائمة على 'الفرص أو الضرورة '
- المقاولاتية المنتجة وغير المنتجة
- المقاولاتية القائمة على الابتكار

←

الاداء الاقتصادي

- الناتج المحلي الاجمالي / نصيب الفرد من الناتج المحل التجاري.
- الدخل الوطني
- مؤشر الانتاجية الاجمالي
- انتاجية العمل
- النمو الاقتصادي الاقليمي
- التنمية الاقتصادية الاقليمية
- النمو الاقتصادي القطاعي
- اخرى

المصدر: (Urbano, D and Others ,2018,p21)

أشار العديد من الباحثين أن الجودة المؤسسية و المقاولاتية تفسران إلى حد كبير اختلافات في معدلات النمو ، فقد قام (Weitzman 1970) بدراسة تطور النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي حسب نموذج Solow وتوصل أن بواقي Solow كانت في حدود 20 ٪ فقط مقارنة بـ 87 % في الولايات المتحدة وهذا التباين لا يمكن إرجاعه إلى التكنولوجيا جديدة (حيث كانت جودة البحث التقني في الاتحاد السوفيتي عالية)، و هذا الفارق يكمن في الهيكل المؤسسي و في نظام حوافز للمقاولين (Acs, Estrin, Mickiewicz, & Szerb, 2018, p. 508).

حسب (North (1990 ، تميل المؤسسات الرسمية (حقوق الملكية ، والعقود ، والإجراءات ، والنظام السياسي ، إلخ) إلى خفض تكاليف المعاملات و التي بدورها تعمل على تحسين أداء السوق من خلال الأسعار والتوزيع .North D) (C., 1990, p. 3. كما خلص (Hall, J. C and Others (2008 أن المقاولاتية ما هي إلا القناة التي يتم من خلالها ترجمة المؤسسات إلى نمو اقتصادي . (Hall & Sobel, 2008, p. 02)

3. الأدبيات و المرجعيات السابقة

أوضحت دراسة (Chambers & Munemo, 2019) أن الجودة المؤسسية تلعب دورًا أساسيا في تحديد مستوى المقاولاتية، حيث يعمل ارتفاع إجراءات بدء التشغيل ب 1 % إلى خفض النشاط التجاري الجديد بنسبة تتراوح بين 3 و 7٪،و بشكل آخر فان تحسن انحراف معياري واحد في متوسط مؤشرات الحوكمة(المؤسسات) كفيل بتحقيق 34 % في نمو أنشطة تجارية جديدة (المقاولاتية) كما أوضحت النتائج أن زيادة معدل النمو الاقتصادي ب 1 % تعمل على زيادة كثافة الأعمال الجديدة بنسبة 4.5٪، للتنمية الاقتصادية أيضا أثر ايجابي و ذات دلالة إحصائية هامة على المقاولاتية إذ تساهم الزيادة بنسبة 10٪ في الإنتاج الحقيقي للفرد الواحد تزيد من كثافة الأعمال الجديدة بنسبة 5.85٪.

دراسة (Bosma, Content, Sanders, & Stam, 2018) تم قياس المؤسسات من خلال (حجم الحكومة ، اللوائح و التنظيمات (الائتمان والعمل والتجارة) ،استقرار نظام المالي)، في حين تم التعبير عن المقاولاتية من خلال 3 مؤشرات للمقاولاتية التي يصدرها المرصد العالمي للمقاولاتية . وكانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة لـ 25 دولة أوروبية بين عامي 2003 و 2014، و أظهرت النتائج على وجود علاقة قوية بين الجودة المؤسسية و المقاولاتية والتي بدورها لها تأثير ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي فمثلا صغر حجم الحكومة يزيد من النشاط المقاولاتي. كما أن تحسين الأنظمة و اللوائح حول الائتمان والعمل والتجارة بنسبة 10٪ قد يؤدي إلى نمو إضافي بنسبة 1.1٪، و تكمن أهمية الجودة المؤسسية في تحسين نوعية النشاط المقاولاتي.

تناولت دراسة(Acs, Estrin, Mickiewicz, & Szerb, 2018) شرح مصادر المتبقية لـ Solow من حيث المؤسسات و المقاولاتية لـ 46 دولة خلال الفترة 2002-2011، إذ تم قياس جانب المؤسسي اعتمادا على مؤشرات الصادرة عن البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، كما تم قياس المقاولاتية من خلال مؤشر العالمي للمقاولاتية (Global Entrepreneurship Index (GEI و مؤشر النشاط المقاولاتي، وقد أظهرت النتائج أن المقاولاتية و المؤسسات ترتبط بشكل إيجابي وكبير بالنمو الاقتصادي. كما يمكن أن تكون وسيلة تفسر إلى حد كبير الاختلافات في معدلات النمو عبر البلدان.

وكان الهدف الدراسة (Urbano, Aparicio, & Audretsch, 2018) هو فهم طبيعة العلاقة التي تجمع المؤسسات و المقاولاتية و النمو الاقتصادي من خلال تحليل الأدبيات و الدراسات الكمية و النوعية التي تمت خلال فترة (1992-2016) . خلصت الدراسة أن للمؤسسات أثر كبير على المقاولاتية(للعوامل المؤسساتية أهمية بالغة في تحفيز أو تقليل من النشاط المقاولاتي)، لكن للمؤسسات غير الرسمية تأثير أعلى وأكثر إيجابية من المؤسسات الرسمية.و للمقاولاتية تأثير إيجابي و قوي على النمو الاقتصادي، كما أن المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال عوامل

داخلية ، مثل المقاولاتية والتنمية الصناعية. كما أظهرت أيضا النتائج دراسة(Samadi, 2019) أن المؤسسات و المقاولاتية تجمعهما علاقة السببية ثنائية الاتجاه تظهر فقط في البلدان التي تكون المقاولاتية فيها قائمة على الابتكار وفي المدى الطويل فقط .

دراسة (Aparicio, Urbano, & Audretsch, 2016)تم فيها اختبار العوامل المؤسسية التي تشجع على المقاولاتية و تأثيرها اللاحق على معدلات النمو الاقتصادي . تم التعبير عن المؤسسات الرسمية من خلال (مؤشر عدد الإجراءات لبدء النشاط التجاري ، مؤشر الحصول على الائتمان) و (مؤشر التحكم في الفساد ، مؤشر الثقة المهارات و المعارف لقدرة على المقاولاتية) للدلالة على المؤسسات الغير الرسمية في حين تم قياس المقاولاتية من خلال مؤشر المقاولاتية قائم على الفرص. توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المؤسسية ذات أهمية كبيرة ولديها قوة تفسيرية عالية، تقدر بـ 85.3٪ من التباين في المقاولاتية قائمة على الفرص وهذا يشير أن المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً في تفسير نوعية النشاط المقاولاتي كما أظهرت نتائج أن المؤسسات غير الرسمية لها تأثير أكبر على المقاولاتية من المؤسسات الرسمية.

حاول (Fuentelsaz, González, Maícas, & Montero, 2015) اختبار أثر المؤسسات (الحرية الاقتصادية ، الملكية الفكرية، الحرية الضريبية، حرية العمل، الحرية المالية، رأسمال البشري) على المقاولاتية ، في 63 دولة خلال فترة 2005-2012. خلصت الدراسة أن زيادة تطوير المؤسسات الرسمية تزيد من جودة المقاولاتية إذ كل متغيرات (المؤسسات الرسمية)لها تأثير ايجابي على المقاولاتية القائمة على الفرص ، أما في حالة المقاولاتية القائمة على الضرورة أوضحت النتائج أنها تتأثر بمتغيرين فقط الحرية المالية و رأسمال البشري ربما يرجع ذلك أن مزيد من الحرية المالية (ضرائب أقل) يزيد من النشاط المقاولاتي كما أن القوى العاملة المدربة تتجه نحو التوظيف (لديها فرص عمل أفضل) حيث تنشأ المقاولاتية بالضرورة عادة من نقص بدائل العمل في السوق وتعتبر الخيار الوحيد.

أما دراسة (Bjørnskov & Foss, 2013) تتمحور في كيف ترتبط المؤسسات، ومتغيرات الحرية، مع الإنتاجية الكلية للعمل،في 25 دولة خلال الفترة الممتدة من 1980-2005 وقد بينت النتائج أن المقاولاتية تؤثر بقوة وبشكل كبير على TFP ، كما وجد أن حجم الحكومة كان له اثر ايجابي فمثلا التدخل الحكومي من خلال " الاستثمارات في البنية التحتية" تؤثر بشكل إيجابي على الإنتاجية لأنها مكملة للاستثمارات (الخاصة) التي يقوم بها المقاولون في تحسين العمليات ، والمنتجات، وما إلى ذلك.

تمحورت دراسة (Gohmann, 2012) حول كيف تؤثر المتغيرات المؤسسية على العمل الحر في 18 دولة. توصلت النتائج أن المؤسسات (سواء الحرية الاقتصادية أو الفساد) ذات تأثير إيجابي وهام على العمل الحر وبمعنوية إحصائية مرتفعة في حين هي ذات أثر سلبي وهام على التفضيل العمل الحر و يمكن أن يفسر هذا الأثر أن تفضيلات العمل الحر تكون في البلدان التي يوجد فيها قدر أكبر من الفساد (تهرب من الضرائب مثلا)، و في العموم وجدت الدراسة أن زيادة الجودة المؤسسية تخفض من تكاليف التحويل أو التبديل من التوظيف (العمل بأجر) إلى العمل الحر.

أظهرت أيضا دراسة (Hall & Sobel, 2008) أن الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي وهام على المقاولاتية ، حيث يؤدي زيادة مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة إلى زيادة مؤشر المقاولاتية بمقدار 5.879 %، وقد أكدت الدراسة أن الاختلافات الجودة المؤسسية تساعد على فهم و تفسير الاختلاف في مستوى المقاولاتية عبر الولايات.

4. الدراسة القياسية :

تتمثل منهجية الدراسة في استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Method Panel من خلال استخدام ثلاثة نماذج هي : نموذج الانحدار التجميعي،(Pooled Regression Model) نموذج الآثار الثابتة (FEM، Fixed Effects Model) نموذج الآثار العشوائية (REM، Random Effects Model) و سوف يتم تطبيق إختبار Hausman ويستخدم من أجل الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة FEM و نموذج الاثار العشوائية REM.

- **النموذج المستخدم :**

نستخدم من خلال هذه الورقة البحثية النموذج المقترح لـ (Chambers, D., & Munemo, J. (2019، (Acs, Z.J (2018، دراسة Aparicio, S and Others (2016)، L and Others (2015)، Fuentelsaz ,Gohmann, S. F. (2012)

تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) مع عدد n = 20 من الوحدات المقطعيةi المتمثلة في 20 دولة وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد t=21 من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة السنوية t من 1996 إلى غاية 2017 وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (txn) هو440 مشاهدة ، وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم كتابة الدالة وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$Selph_epm_{it}=\alpha i+ \beta 1mon_free_{it}+ \beta 2st_p_{it}+ \beta 3fin_free_{it}+ \beta 4r_l_{it}+ \beta 5d_p_{it}+ \beta 6c_c_{it} + \beta 6gov_e_{it} + \varepsilon it$$

والجدول التالي يبين التعريف بمتغيرات الدراسة :

الجدول (1) : الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية

رمز المتغير	إسم المتغير	مصادر بيانات الدراسة	فترة الدراسة
Selph_em	العمل لحساب الخاص	World Bank	2017-1996
MON_FREE	حرية النقدية	Freedom House	2017-1996
ST_P	الاستقرار السياسي	Freedom house	2017-1996
Fin_free	الحرية المالية	Freedom house	2017-1996
R_L	سلطة القانون	The Worldwide Governance Indicators	2017-1996
d_p	حقوق الملكية	Freedom house	2017-1996
c_c	مراقبة الفساد	The Worldwide Governance Indicators	2017-1996
Gov_e	فعالية الحكومة	The Worldwide Governance Indicators	2017-1996

عينة الدول : تضمنت عينة الدول المختارة الجزائر، مصر، تونس، المغرب، تركيا، الجيبوتي، السودان،قطر، البحرين، الإمارات، السعودية، لبنان، الأردن، موريتانيا، سوريا، العراق، إيران،اليمن، الكويت، عمان.

الإحصاء الوصفي

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة متكونة من 8 دول . وتظهر النتائج كمايلي :

الجدول (2) : الإحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية

	SELPH_EM	R_L	DP	FIN_FREE	ST_P	CC	MON_FREE	GOV_E
Mean	31.41037	41.67681	41.51341	42.52023	33.16045	42.72009	72.94614	44.02474
Median	36.01250	48.82073	40.00000	50.00000	28.87805	43.13304	75.20000	48.29268
Maximum	82.46300	80.28169	90.00000	77.70000	92.46231	91.38756	94.00000	91.34615
Minimum	0.408000	0.478469	10.00000	10.00000	0.000000	0.537634	17.00000	0.510204
Std. Dev.	22.03131	22.76245	18.94283	19.33921	25.08721	23.67917	11.73707	23.16700
Observations	440	440	440	440	440	440	440	440

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج eviews 10

الارتباط بين المتغيرات التفسيرية :

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي، وبعد الاعتماد على برنامج Eviews 10 تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول (3) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	SELF_EMP	ST_P	R_L	MON_FREE	GOV–E	FIN–FR	D–P	C–C
SELF_EMP	1,00							
ST_P	-0,52	1,00						
R_L	-0,67	0,74	1,00					
MON_FREE	-0,31	0,41	0,43	1,00				
GOV–E	-0,62	0,71	0,91	0,35	1,00			
FIN–FR	-0,33	0,29	0,57	0,35	0,56	1,00		
D_P	-0,58	0,60	0,79	0,31	0,71	0,62	1,00	
C–C	-0,63	0,79	0,92	0,40	0,91	0,53	0,70	1,00

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج eviews 10

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين النتائج التالية:

يرتبط مؤشر العمل لحساب الخاص بشكل سلبي مع جميع المتغيرات خاصة مع ضبط الفساد وفعالية الحكومة و سلطة القانون حيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع وهذه المتغيرات التفسيرية بـ 0.63 ، 0.62 ، 0.67 على الترتيب.

وجود علاقة ارتباط بين مؤشر استقرار السياسي مع مؤشر السلطة القانون و مع فعالية الحكومة و ضبط الفساد ، بحيث قدر معامل الارتباط ب 0.74 ، 0.71 ، 0.79 على الترتيب.

وجود علاقة ارتباط بين متغيرين هما: مؤشر حقوق الملكية مع مؤشر السلطة القانون ، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما ب0.79 . كما يوجد ارتباط بين ضبط الفساد مع السلطة القانون و فعالية الحكومة حيث قدر معامل الارتباط بينهم 0.92 و 0.91 على التوالي .

▪ **تقدير النموذج إما بالتأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية :**

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين المؤشرات المؤسساتية و المقاولاتية، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي:

نموذج الانحدار التجميعي، (Pooled Regression Model) نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية، (Random Effects Model) وبالاعتماد على برنامج Eviews 10 تحصلنا على نتائج الجدول التالي :

الجدول (3) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغير التابع : يمثل العمل لحساب الخاص (SELF_EMPLOYED)			
الفترة: 1996– 2017 N= 20 T= 21 مجموع مشاهدات البانل: 440 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**
Constante	coff 67.54149	coff 37.15921	coff 37.61137
	12.90592 (statistic t)*	(statistic t)*** 25.92970	(t statistic) *** 9.115697
ST_P	coff 0.054381	coff 0.085610	coff 0.086267
	1.004951 (statistic t)*	(statistic t)*** 6.308572	(t statistic)*** 6.365397
R_L	coff -0.325335	coff 0.034487	coff 0.029566
	2.906386- (statistic t)***	- (statistic t)* 6.232550	(t statistic)* 1.226999
MON_FREE	coff -0.133545	coff -0.089008	coff -0.089078
	1.743741- (statistic t)**	(statistic t)*** 25.92970	(t statistic) *** -6.239893
GOV__E	coff -0.056389	coff -0.089396	coff -0.091378
	0.619754- (statistic t)*	- (statistic t)*** 4.653205	(t statistic) *** -4.761238
FIN_FREE	coff 0.183615	coff -0.056103	coff -0.057401
	3.864278- (statistic t)***	- (statistic t)*** 4.377938	(t statistic) *** -4.486141
D_P	coff -0.283156	coff 0.066291	coff 0.065037
	3.864278- (statistic t)**	(statistic t)*** 5.265839	(t statistic) *** 5.168420
C__C	coff -0.192041	coff 0.000866	coff -0.000755
	1.899040- (statistic t)**	statistic) 0.9608 t)*	(t statistic)* -0.042911

Number of obs	440	440	440
R– squared	0.469982	0.989786	0.265510
Adj R–squared	0.461394	0.989143	0.253609

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج eviews 10

*،**،***، تمثل القيمة الإحصائية ل t statistic يعني أن المعلمة معنوية عند 10% أو 5 % أو 1 % على الترتيب.

اختبار :Hausman

واستنادا على المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث تتلخص المرحلة الأولى في التحليل بالتعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة αi فيما إذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة)، وبالتالي فإن :

نموذج التأثيرات الثابتة والذي يعتبر αi مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

نموذج التأثيرات العشوائية والذي يعتبر αi ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

ويتم استخدام إختبار Hausman لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراستنا، وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل الأتي:

$$\begin{cases} H_0 : E(\alpha i / Xi) = 0 \\ H_1 : E(\alpha i / Xi) \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل :

H_0 هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة .GLS

H_1 وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية .OLS

وبالتالي سيجرى في البداية اختبار Hausman من أجل تحديد النموذج الملائم لهذه الدراسة، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار وذلك بالاعتماد على برنامج: Eviews 10

الجدول (4) : نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.338521	7	0.0033

من خلال نتيجة اختبار Hausmanنلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0033) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

نتائج الدراسة :

تفسير نتائج النموذج الأكثر ملائمة (نموذج التأثيرات الثابتة)

بعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالاعتماد على برنامج eviews 10

وعليه يكون نموذج الدراسة بالشكل التالي :

SELF_EMPLOYED = 0.0862*ST_P + 0.0295*R_L - 0.0890*MON_FREE - 0.0913*GOV__E - 0.0574*FIN_FREE + 0.0650*D_P - 0.00075*C__C + 37.611 + [CX=R]

تفسير النتائج

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها، فانطلاقا من هذه النتائج يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جدا وذلك من خلال معامل الارتباط (R2: R-squared) والذي يقترب من 1، هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها هي جيدة نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الإحصائية . هذا ما يبين ان النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في معدل العمل لحساب الخاص وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع .

أكدت كل الدراسات النظرية على الدور الايجابي و الفعال للمؤسسات على المقاولاتية ، و منها من يعتبرها العامل الأساسي و المحرك للمقاولاتية مثل (2008) Hall, J. C and Others (1996) Baumol, W. J. (2019) Sobel, R. S. (2008) Chambers, D., & Munemo, J.

فوجود أثر موجب ومعنوي لحرية الاستثمار على النمو الاقتصادي : إن هذا المتغير معنوي إحصائيا وايجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين حرية الاستثمار و معدل العمل لحساب الخاص وهذا ما يدل على أهمية حرية الاستثمار في زيادة معدلات النشاط المقاولاتي، كما أن الاستثمار يخلق إنتاجا داخل الاقتصاد وهذا ما أثبتته هذه الدراسة من خلال معنوية وايجابية المتغير عند مستوى5% وبما يتوافق مع دراسة (Bengoa & Sanchez-Robles, 2003)

من خلال النتائج الإحصائية يظهر أن للمؤسسات الاقتصادية اثر كبير على المقاولاتية و هذا جاء متوافق مع العديد من الدراسات (Aparicio, S and Others (2016) Fuentelsaz, L and Others (2015) Samadi, A. H. (2019) إذ للعوامل الاقتصادية دور كبير في تحفيز النشاط المقاولاتي فزيادة حصول على الائتمان تمكن عددا أكبر من الأفراد من بدء أعمالهم التجارية الخاصة (Brana, 2013)

فحسب آخر تقرير للبنك الدولي حول سهوله ممارسه أنشطة الأعمال 2019 حققت المنطقة MENA أفضل أداء في دفع الضرائب و استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء فمثلا يستغرق تسجيل نقل الملكية في المنطقة 30 يوما مقابل متوسط عالمي قدره 48 يوما ، وأظهرت النتائج الإحصائية الحرية المالية لها أثر كبيرا على المقاولاتية وهذا ما يظهره التقرير إذ تحتل المنطقة مراتب متدنية في مجالات الحصول على الائتمان 126.

ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج أن مؤشر الاستقرار السياسي له اثر على العمل حساب الخاص و بالمعنوية إحصائية كبيرة فحسب Dutta, N (2013) and all أن المزيد من الاستقرار السياسي يؤدي في الواقع إلى زيادة معدل المقاولاتية وخلق الثروة .(Dutta, Sobel, & Roy, 2013)

5.الخاتمة

في هذه الورقة قمنا باختبار مختلف العوامل المؤسسية التي تخلق بيئة مناسبة لنشاط المقاولاتي، أو بمعنى آخر دور العوامل المؤسسية في تحفيز النشاط المقاولاتي. هذه العوامل المؤسسية تكمن في المؤسسات السياسية و المؤسسات الاقتصادية . حيث خلصت الدراسة أن المقاولاتية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمؤسسات و هذا ما أظهره معامل الارتباط حيث كان قريب من 1، كما أظهرت النتائج أن المقاولاتية تتأثر بالمؤسسات الاقتصادية أكثر منها بالمؤسسات السياسية لأنها تمثل القناة المباشرة للمقاولين فكلما ارتفع معدل الحصول على الائتمان و الحرية الاقتصادية يدفع الأفراد إلى المزيد من المبادرات و إنشاء المشاريع . البيئة المؤسسية لها تأثير كبير على تنمية المقاولاتية في أي اقتصاد. أي وجود بيئة مؤسسية ذات جودة تفضي إلى تحفيز النشاط المقاولاتي هذا الأخير يمكن أن يساهم في النمو الاقتصادي عن طريق تحسين و التنويع الاقتصادي ، و تقديم السلع والخدمات جديدة ، وفتح أسواق جديدة وتحسين القدرة التنافسية، في الأخير يمكن القول أن المقاولاتية ما هي إلا القناة التي يتم من خلالها ترجمة المؤسسات إلى نمو اقتصادي.

قــائمة المراجع

Acs, Z. J., Estrin, S., Mickiewicz, T., & Szerb, L. (2018). Entrepreneurship, institutional economics, and economic growth: an ecosystem perspective. *Small Business Economics, 51(2), 501-514* .

Aparicio, S., Urbano, D., & Audretsch, D. (2016). Institutional factors, opportunity entrepreneurship and economic growth: Panel data evidence. *Technological Forecasting and Social Change, 102, 45-61.*

Baumol, W. J. (1996). Entrepreneurship: Productive, unproductive, and destructive. *Journal of business venturing, 11(1), 3-22.*

Ben Letaifa, S., & Goglio-Primard, K. (2016). How does institutional context shape entrepreneurship conceptualizations? *Journal of Business Research, 69(11), 5128–5134.doi:10.1016/j.jbusres.2016.04.092* .

Bengoa, M., & Sanchez-Robles, B. (2003). Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America. *European journal of political economy, 19(3), 529-545* .

Bjørnskov, C., & Foss, N. J. (2013). How Strategic Entrepreneurship and the Institutional Context Drive Economic Growth. *Strategic Entrepreneurship Journal, 7(1), 50-69. DOI: 10.1002/sej.1148* .

Bosma, N., Content, J., Sanders, M., & Stam, E. (2018). Institutions, entrepreneurship, and economic growth in Europe. *mall Business Economics, 1-17.*

Brana, S. (2013). Microcredit: an answer to the gender problem in funding? *Small Business Economics, 40(1), 87-100.*

Chambers, D., & Munemo, J. (2019). Regulations, institutional quality and entrepreneurship. *Journal of Regulatory Economics, 1-21.*

Chen, H. Z. (2013). A Review of Institutional Theory and Entrepreneurship. *In The 19th International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management (pp. 719-727). Springer, Berlin, Heidelberg.*

D Rodrik ،A Subramanian و ،F Trebbi .(2004) .Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development .*Journal of economic growth, 9(2), 131-165 .*

Dutta, N., Sobel, R., & Roy, S. (2013). Entrepreneurship and political risk. *Journal of Entrepreneurship and Public Policy, 2(2), 130-143* .

Fuentelsaz, L., González, C., Maícas, J. P., & Montero, J. (2015). How different formal institutions affect opportunity and necessity entrepreneurship. *BRQ Business Research Quarterly, 18(4), 246-258* .

Gohmann, S. F. (2012). Institutions, Latent Entrepreneurship, and Self–Employment: An International Comparison. *Entrepreneurship Theory and Practice, 36(2), 295-321.*

Hall, J. C., & Sobel, R. S. (2008). Institutions, Entrepreneurship, and Regional Differences in Economic Growth. *Southern Journal of Entrepreneurship, 1(1).*

J. Henderson و ،S Weiler .(2010) .Entrepreneurs and job growth: probing the boundaries of time and space .*Economic Development Quarterly*.32-23 ،

M Fritsch .(2013) .New Business Formation and Regional Development—A Survey and Assessment of the Evidence .*Foundations and Trends in Entrepreneurship*.364–249 ،

M. Adusei .(2016) .Does Entrepreneurship Promote Economic Growth in Africa ?*African Development Review*.214–201 ،

North, D. C. (1990). Institutions. *Economic performance. New York.*

North, D. C. (1991). Institutions . *STÖR. The Journal of Economic Perspectives, 5(1) ,* .

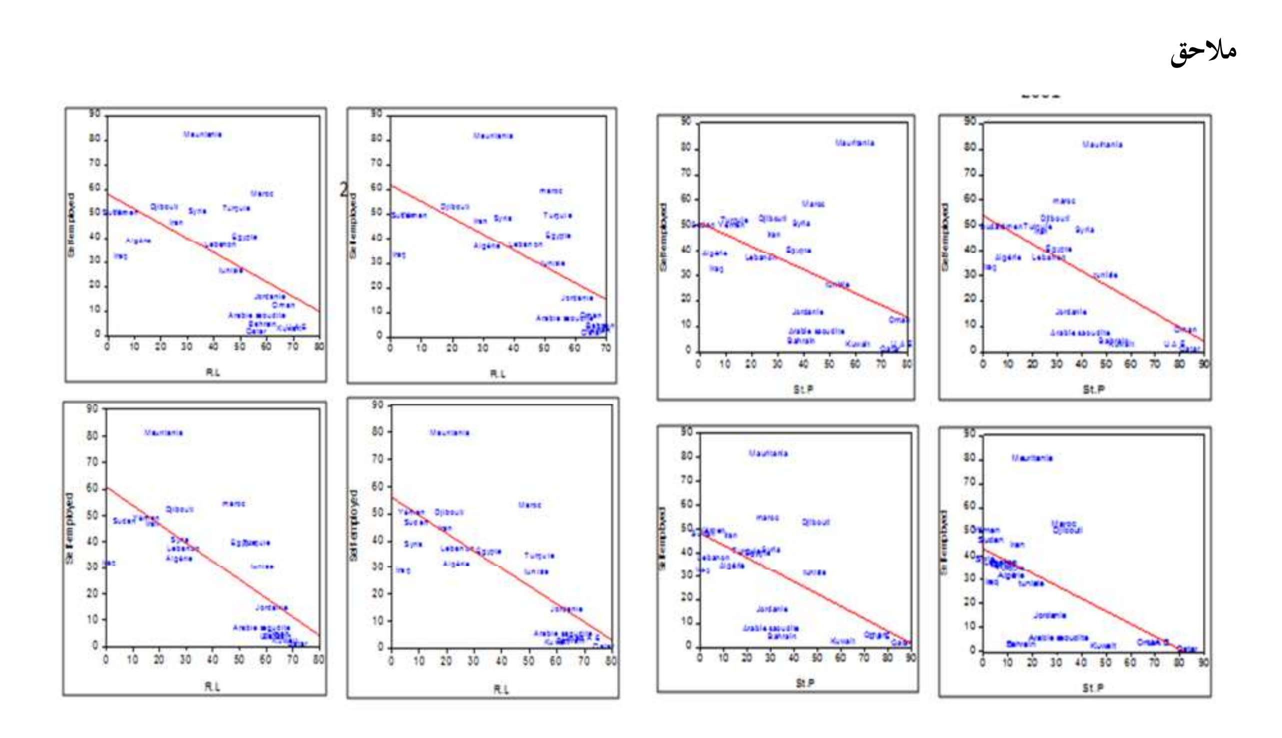
Plehn-Dujowich, J. M., & GROVE, W. (2012). The dynamic relationship between entrepreneurship, unemployment, and growth: evidence from US industries., LLC, Willow Grove. Under contract number SBAHQ-10-M-0204. *Plehn Analytical Economic Solutions* , 1-26.

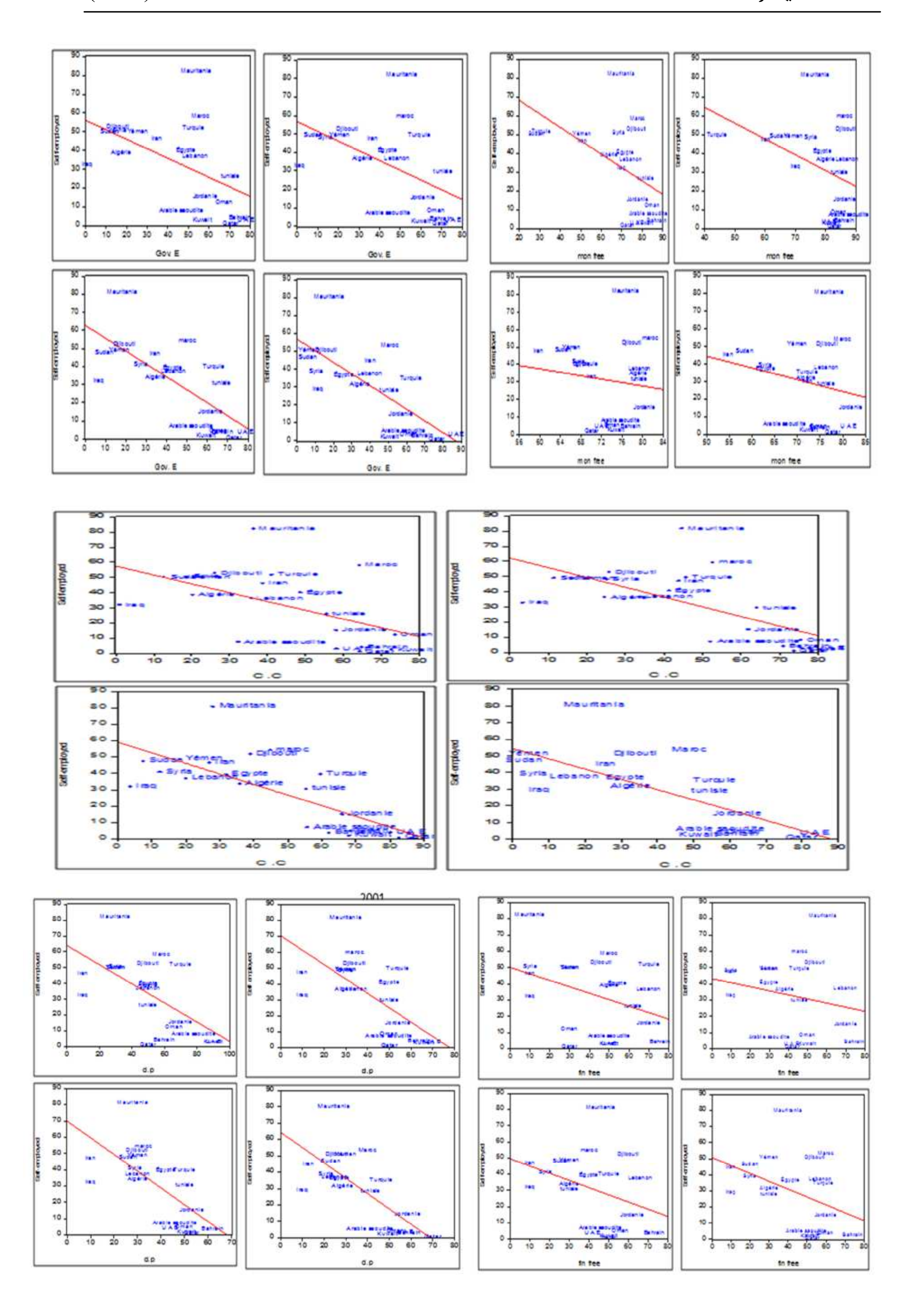
Samadi, A. H. (2019). Institutions and entrepreneurship: unidirectional or bidirectional causality? *Journal of Global Entrepreneurship Research, 9(1), 3.*

Sobel, R. S. (2008). Testing Baumol: Institutional quality and the productivity of entrepreneurship. *Journal of Business Venturing, 23(6), 641-655.*

Urbano, D., Aparicio, S., & Audretsch, D. (2018). Twenty-five years of research on institutions, entrepreneurship, and economic growth: what has been learned?. *Small Business Economics, 1-29.*

ملاحق




Self employed
Gov. E
mon fee
C.C
2001
d.p
fin fee